



تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعا اليوم الخميس للاستماع إلى إفادة المبعوث الدولي والعربي المشترك إلى سوريا كوفي أنان، بشأن الوضع في سوريا، وفي هذه الأثناء يعقد نواب سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي جولة ثانية للتفاوض حول مشروع البيان الرئاسي الذي قدمته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بشأن سوريا. وأبلغ أنان مجلس الأمن يوم الاثنين الماضي أن الحكومة السورية قبلت مهلة العاشر من أبريل/ نيسان الجاري، وقال إنه سيسعى من أجل إنهاء العمليات العسكرية للمعارضة في غضون 48 ساعة بعد أن تتوقف قوات النظام السوري عن القتال وتسحب قواتها، وحث أنان مجلس الأمن على تأييد المهلة.

واستجابة لطلب أنان أعدت الولايات المتحدة مسودة لبيان رئاسي يؤيد الجدول الزمني الذي وضعه لإنهاء الصراع في سوريا.

ويطالب المشروع سوريا بتنفيذ التزاماتها مع أنان فوراً، ووقف تحركات القوات، وسحبها من المناطق السكنية، والكف عن استعمال أسلحة ثقيلة، بحلول العاشر من شهر أبريل/ نيسان الجاري. كما تطالب المسودة جميع الأطراف بوقف العنف المسلح بكل أشكاله في غضون ثمان وأربعين ساعة من استكمال الحكومة السورية سحب قواتها، وتدعو المعارضة إلى التعاطي إيجابيا مع مهمة كوفي أنان.

ويدعو مشروع البيان الحكومية السورية إلى تقديم تسهيلات لدخول المعونات الإنسانية، ويطلب جميع الأطراف بالالتزام بهدنة مدة ساعتين يوميا لهذا الغرض.

كما يطالب المشروع المبعوث الأممي والعربي المشترك كوفي أنان بالاستمرار في إبلاغ المجلس بالمستجدات فيما يتعلق بالتزام سوريا بالمهلة والتقدم في اتجاه تنفيذ خطته ذات النقاط الست لتحقيق السلام التي تدعو إلى إنهاء العنف والحوار بين

الحكومة والمعارضة على تحقيق انتقال سياسي في البلاد.

ويقول مشروع البيان "سينظر مجلس الأمن في اتخاذ خطوات أخرى مناسبة في ضوء هذه التقارير الواردة من أنان"، غير أنه لا توجد تفاصيل بخصوص الخطوات التي قد تتخذ، رغم أن روسيا والصين لا تزالان ترفضان اقتراحات غربية بعقوبات تفرضها الأمم المتحدة على دمشق.

وينص البيان أيضا على أن يدعو مجلس الأمن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى أن يقدم أيضا مقترحات لتشكيل بعثة لمراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار في أي هدنة في المستقبل.

وفي إطار خطة السلام التي اقترحها أنان تخطط إدارة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتشكيل بعثة لمراقبة وقف إطلاق النار تضم ما بين 200 و250 مراقبا غير مسلح. ويستلزم إنشاء البعثة قرارا من مجلس الأمن.

ونقلت رويترز عن دبلوماسي في مجلس الأمن أنهم ما زالوا يتفاوضون على صياغة البيان الذي أعدت مسودته الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ويقولون إنه قد يعدل قبل أن يوافق عليه المجلس رسميا.

الموقف الروسي

وتحتاج البيانات الصادرة عن مجلس الأمن إلى موافقة الأعضاء بالإجماع، ولم يتضح موقف روسيا من مشروع البيان رغم أن موسكو قالت بالفعل إنها تؤيد مهلة العاشر من أبريل/ نيسان، وحثت دمشق على أن تتخذ الخطوة الأولى نحو إنهاء القتال بين الجيش والمعارضة.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف إن القوات السورية بدأت بالفعل الانسحاب من المدن والبلدات وفقا لخطة أنان، وأعرب عن أمل بلاده في أن تفي سوريا بالمهلة، لكنه أوضح أن موسكو ستكون حذرة تجاه أي تحرك رسمي جديد من جانب مجلس الأمن.

وأضاف غاتيلوف أن روسيا ستكون مستعدة لدراسة وسائل مساعدة إضافية من مجلس الأمن إذا اعتقد بعض الأعضاء أنها ضرورية، وشدد على أن أي رد من مجلس الأمن يجب أن يكون متوازنا ويحتوي على مناشدة للجانبين الحكومة والمعارضة.

وفي السياق نفسه، اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن مجموعة "أصدقاء سوريا" تضعف جهود كوفي أنان لوقف العنف في سوريا، وتوقع فشل المعارضة السورية في إلحاق الهزيمة بقوات الرئيس بشار الأسد "حتى لو تم تسليحها إلى أقصى حد ممكن".

ونقلت وكالة إيتار تاس عن لافروف قوله "دعم الجميع خطة كوفي أنان إلا أن قرارات مجموعة أصدقاء سوريا التي تهدف إلى تسليح المعارضة وأنباء عن فرض عقوبات تضعف من جهود إحلال السلام".

وقال لافروف أثناء زيارة لباكو عاصمة أذربيجان إنه "من الواضح وضوح الشمس أنه حتى لو تم تسليح المعارضة إلى أقصى حد ممكن فلن تتمكن من إلحاق الهزيمة بالجيش السوري". وذكر أنه يتوقع أن يسفر الأمر عن مذبة تستمر سنوات طويلة ودمار متبادل.

وأعلنت سوريا قبولها مهلة العاشر من الشهر الجاري، لكن دبلوماسيين غربيين أبدوا شكوكا في نوايا الرئيس السوري بشار الأسد، وقالوا إن هناك شكوكا في أن يلتزم بالمهلة بشكل كامل لأنه نكث جميع الوعود السابقة بوقف التحرك العسكري ضد

المحتجين المدنيين.

ولكن مبعوثين في الأمم المتحدة يقولون إن روسيا وهي حليف وفي لدمشق ومفتاح نجاح خطة أنان أو فشلها أصبحت محبطة على نحو متزايد من الأسد وتضغط عليه لإنهاء القتال.

وتقول منظمة العفو الدولية المعنية بحقوق الإنسان إنها أحصت 232 قتيلا منذ أن قبلت سوريا اقتراحات أنان يوم 27 مارس/ آذار الماضي.

وأصدرت حكومة الأسد أحدث عدد رسمي للقتلى في الانتفاضة التي اندلعت قبل أكثر من عام، وأبلغت الأمم المتحدة بأن 6044 شخصا قتلوا منهم 2566 من جنود الشرطة والجيش، فيما تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن قوات الأسد قتلت أكثر من 9000 شخص خلال الانتفاضة.

المصادر: